وتعتقد عدة مؤسسات عربية اضافة الى الرسميين السعوديين ان التشريعات المناهضة للمقاطعة ستضر بمصلحة الولايات المتحدة اكثر من اضرارها بالمصلحة السعودية ويقولون ان منتجات وتكنولوجيا الدول الاخرى يمكن ان تلبي حاجات العربية السعودية اذا ما جعلت التشريعات المناهضة للمقاطعة من الصعب على الشركات الاميركية تلبية المطلبات السعودية ذاتها . وان ما يربك هذه المؤسسات وهؤلاء الرسميون وبخيرهم هو ان تقوم الولايات المتحدة باجازة قانون يضر بمصلحها الاقتصادية في وقت يعاني فيه ميزان المدفوعات من عجز كبير ويواجه فيه الدولار حالة تدني وضعف كبيرين جدا . ويقولون ان هذه التشريعات يمكن أن تحمل في طياتها آثار غير مستحبة على « العلاقات الخاصة » التي نمت عبر السنين بين الولايات المتحدة والعربية السعودية وتترك آثارا سلبية على صانعي القرار السعودي تجاه الولايات المتحدة .

لقد صرح الرسميون في وزارة الخارجية الاميركية في نيسان ١٩٧٨ انه فيما يتعلق بقانون مناهضة المقاطعة فان العربية السعودية لم تخلق الصعوبات امام الشركات الاميركية حتى الان للاذعان لفقرات القانون ونصوصه وانها قد تساءلت في العديد من القضايا المتعلقة بهذا الموضوع واشار الرسميون أن الموقف السعودي يمكن أن يتبدل اذا ما شعروا بعدم الرضى تجاه بعض الاجراءات الاميركية في مسائل أخرى .

احكام اللجنة الاقتصادية المشتركة

في حزيران سنة ١٩٧٤ شكلت لجنة أميركية سعودية مشتركة للتعاون الاقتصادي ولتأمين الطابع الرسمي لجهود الحكومة الاميركية للمساعدة في خطط التنمية الداخلية للعربية السعودية . وقد اصبحت هذه اللجنة نموذجا للرغبة بالتعاون الاقتصادي بين البلدين .

مَجلسُ الشيوخ يجيز التشريعات التي تمنَع الشركات الاميركية من التعَاون مع المقاطعة العَربية

برأس اللجنة وزارة الخزانة الاميركية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودية . ولدعم وتنسيق اعمال اللجنة انشأت وزارة الخارجية الاميركية مكتبا للشؤون السعودية في واشنطن كما انشيء مقر للجنة المشتركة في السعودية وتقوم الحكومة السعودية بدفع جميع نفقات المشاريع المشتركة والمساعدة الفنية التي تستلزمها هذه المشاريع التي تنطوي ضمن عمل اللجنة المشتركة .

وفي نيسان ١٩٧٨ اندرج تحت اعمال هذه اللجنة مبلغ ٧٠ مليون دولار كصادرات الى السعودية و ١٠٠ مليون دولار كخدمات وتؤمن هذه المشاريع المساعدة في مناطق سعودية للقيام بعمليات الاحصاء ومسح التجهيزات الكهربائية والمشاريع الزراعية والبحث عن مصادر المياه والكهربة الوطنية أي كهربة جميع البلاد والابحاث العلمية والتدريب المهني والارشاد والخدمات المالية والمصرفية . هذا وقد استخدمت ١٠٠ شخصية اميركية من كلا القطاعين العام والخاص في هذه اللجنة المشتركة وشكلوا عضويتها منذ تشرين الثاني ١٩٧٧ كما تعتبر اللجنة المشتركة اداة دفع لتقوية العلاقات الاقتصادية الاميركية السعودية وتحقيق المنافع البلدين . ومن جهة الولايات المتحدة فان العمل ضمن هذه اللجنة يمثل أفضل الفرص لزيادة الصادرات الاميركية الى العربية السعودية وخفض من العجز في ميزان المدفوعات الاميركي الناجم عن استيراد النفط . فضلا عن أن الانخراط الحكومي الاميركي المباشر في خطط التنمية السعودية يعني توثيق العلاقة ما بين الحكومة الاميركية وصانعي القرار السعودي . وبالقدر الذي تنجح فيه مشروعات اللجنة المشتركة بالقدر الذي يتوفر فيه المناخ الجيد لتحسين العلاقات وتطويرها . اما بالنسبة للعربية السعودية فان اللجنة تمثل افضل الوسائل للحصول على المساعدة المطلوبة والتكنولوجيا المرافقة مع متطلبات التنمية الداخلية .

لقد فحصنا مناقشة انجازات اللجنة المشتركة مع مختلف الرسميين السعوديين والاميركيين . كما صدرت تعليقات متواترة عن بعض الرسميين السعوديين الذين عبروا عن عدم رضاهم الكامل عن اللجنة المشتركة لان اللجنة في رأيهم لم ترتفع الى مستوى المتوقع منها ولم تكن قادرة على تزويد السعودية بمشاريع ضخمة ولم تقم بتأمين التكنولوجيا الكافية لخطط التحول . ولهذا فان التوقعات السعودية والآمال المعلقة على اللجنة قد انخفضت رغم أن السعوديين يتمنون أن ترفع هذه اللجنة الى مستوى تأمين التكنولوجيا الاكثر تطورا . ويتمسك بعض الرسميين السعوديين بوجهة نظرهم القائلة بان على اللجنة أن تعمل المزيد وأنها قادرة على ذلك .

ومن خلال مناقشاتنا وجدنا أن هناك استياء عام من هذه اللجنة من قبل العديد من الرسميين فضلا عن أن مكتب اللجنة في العربية السعودية يواجه بعض الصعوبات . والمشكلة ناشئة عن افتقار اللجنة الى القيادة القادرة وعدم بروز أفكار بناءة وخلاقة من جهاز موظفيها هناك . وترغب العربية السعودية بأن تقوم اللجنة بايجاد الحلول للمشاكل وتقدم النصح الكافي لمواجهة احتياجات خطتها التنموية الداخلية . ولم تقم اللجنة حتى الان بتقديم المساعدة المتوقعة منها أو الارشاد اللازم . وقد أبلغنا مصدر سعودي مسؤول أن القليل من التطور التكنولوجي قد حدث على يد هذه اللجنة مما زاد من الاستياء . وحسب المصدر نفسه فان على حكومة الولايات المتحدة أن تقوم بمبادرة لاقامة الندوات والحوارات التي تمكن الحكومة الاميركية ورجال الاعمال الاميركيين من استخلاص وجهة نظر موحدة حول طبيعة المساعدة التي يجب تقديمها لتحقيق أهداف خطة التنمية المحلية من ناحية وتقديم الاقتراحات ذات الاهمية للعربية السعودية . وقد أبلغنا العديد من الرسميين أن على الولايات المتحدة أن تقوم بتنفيذ المشاريع الضخمة للدلالة على التزامها تجاه العربية السعودية . ان مثل هذه الخطوة ستزيد من القناعة السعودية وثقتها باللجنة . ويعتقد هؤلاء الرسميون أن اللجنة قد ضيعت العديد من الفرص لاقامة المشاريع الضخمة ولتطوير المصلحة الاميركية في المنطقة .

وقد اعتبر الناطق الرسمي باسم وزارة الخزانة الاميركية أن الانتقادات الموجهة الى اللجنة غير مبررة ووضح الناطق الرسمي أن اللجنة حديثة نسبيا وأنه رغم ذلك قامت بانشاء عدة مشاريع وان رده العمل الرسمية مشجعة وبالاضافة الى ذلك ومن أجل نجاحها في اقامة المشاريع على اللجنة أن تتعامل مع مختلف الوزارات السعودية وان تتعامل مع مختلف القطاعات وما محدودية هذه اللجنة الا نتيجة لما فرضه عليها بعض السعوديين من قيود . وقال الناطق الرسمي أن مركزا للتدقيق المالي قد اقيم في وزاره المالية السعودية وأن هذا المركز هو دليل على نجاح اللجنة ، وقد صرح رسميون آخرون في وزاره الخزانة أن اللجنة لم تنشأ من أجل زيادة الصادرات الاميركية الى السعودية ويجب أن لا تعتبر غرفة للعمليات التجارية وقروا ذلك بان الدور الرئيسي للجنة هو الاستجابة الى الطلبات السعودية .

ان السؤال الذي لم يجب عليه بعد هو الى أي درجة على حكومة الولايات المتحدة ان تنخرط في خطة التنمية السعودية بشكل مباشر وقد أبلغنا أن هناك خلافا في الحكومة الاميركية حول طبيعة عمل اللجنة والخطوات المناسبة التي عليها أن تقوم بها اضافة عما اذا كان على اللجنة العمل على زيادة الصادرات الاميركية الى السعودية أم لا . كما أبلغنا مسؤولون في وزاره الداخلية الاميركية أن السعوديين ينظرون الى ان اللجنة قد فشلت في انجاز مشاريعها وأن السعوديين يلقون اللوم على الحكومة الاميركية . وان أي فشل للجنة يمكن أن يعيق العلاقات بين البلدين ويقلصها . ومن الناحية الاخرى فان تفويض اللجنة بالقيام بنشاطات اكبر يمكن أن يؤدي الى زياده الصادرات الاميركية الى العربية السعودية مما يترتب عليها زيادة في النفوذ الاميركي .

واستجابة الى طلب اللجنة الفرعية في مجلس النواب الاميركي حول أوروبا والشرق الاوسط المتفرعة عن لجنة العلاقات الدولية وافقنا على اجراء تدقيق في أعمال اللجنة السعودية الاميركية المشتركة لاستنباط الوسائل التي تحسن من موقع اللجنة وتحسن من فرص عملها بما يضمن مصلحة الولايات المتحدة والعربية السعودية . وقد صدر هذا الطلب في ٢١ آذار سنة ١٩٧٨ .

معتقلو حزب التجمع يتعرضون لحملة قمع وحشية

وزير داخلية نظام السادات يشرف بنفسه على عملية التنكيل بالسجناء السياسيين

وسعت سلطات نظام السادات الامنية من حملة الاعتقالات التي قامت بها مؤخرا ضد أعضاء حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

وذكرت وكالات الأنباء ان عدد المعتقلين من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بلغ ١٤٤ معتقلا . وان اربعين من هؤلاء نظموا من سجن القلعة الى سجن طره في حلوان .

وفيما يلي قائمة بأسماء الوطنيين المعتقلين والذين تم معرفتهم حتى الآن : ـ

أحمد طه ـ عبدالحميد الشيخ ـ محمد علي عامر ـ أحمد شرف ـ مصطفى عبدالمنعم ـ محمد السيد علي ـ صابر زايد ـ محمد صالح ـ محمد عبده فضل ـ سيف صادق ـ أحمد غزلان ـ محمد محمود مراد ـ شحاته عبدالحكيم ـ سيد اسحق ـ محمد السيد حنفي ـ محمد أبو درداء ـ نبيل عبدالغني ـ ماهر بيومي ـ معن فوزي ـ عبدالمعطي الدبولي ـ محمد عواد ـ أبو الخير الحريري ـ جودة سعيد الديب ـ حازم أحمد رفاعي ـ د. جميل حنفي ـ عبدالفتاح مؤمن ـ محمود مراد ـ مصطفى عبدالمنعم ـ عطية سويلم ـ عبده جبر ـ محمد أحمد طبيطه ـ موسى نعالي ـ عطية نجيب ـ فريال عطية نجيب ـ عبدالغني يونس ـ أحمد عبدالحليم ـ محمد عبداللطيم ـ نصر كامل ـ محمد بسيوني ـ د. إسماعيل مراد ـ عبدالحليم ـ علي محمد شوشان ـ عبدالحميد محمد عواد ـ شفيق عبدالمجيد ـ أحمد مجيد ـ سعيد عارف ـ أحمد كمال ـ أحمد فهيم ـ هدى توفيق ـ ابراهيم بدراوي ـ فاروق ثابت ـ رفعت السعيد ـ نبيل الهلالي ـ زكي مراد ـ أبو العز الحريري ـ عربان نصيف ـ حسين عبدالرزاق ـ فريدة النقاش ـ عبدالله الزغبي ـ محمد الجندي ـ ماجد الصاوي ـ حسين عبد ربه .

وقد أنهى المعتقلون الوطنيون المصريون اضرابهم عن الطعام الذي استمر في سجون النظام المصري أحد عشر يوما ، بعد أن رضخت السلطات القمعية لجزء من المطالب التي اعلنها باسم المعتقلين المضربين ، المحامي نبيل الهلالي ، العضو البارز في حزب التجمع الوحدوي وعضو مجلس نقابة المحامين المصريين .

وتضمن البيان الذي تسرب من داخل سجن القلعة في مصر والذي وقعه المعتقلون ، دعوة السلطة القمعية في مصر الى وقف التنكيل الوحشي الذي يتعرض له المعتقلون منذ اللحظة الاولى لاعتقالهم والسماح لهم بالاتصال بذويهم والحصول على الصحف وأجهزة الراديو .

وذكر البيان ، أن الاضراب لا يتعلق باسلوب معاملة المعتقلين السياسيين الستة والخمسين فحسب ، وانما يتعلق بشكل اساسي بالديمقراطية وسيادة القانون التي تنتهك بشكل فاضح من قبل السلطات القمعية في مصر .

وفي هذا السياق ، أورد البيان مطالب محددة في مقدمتها ، أن تكون سيادة القانون حقيقة وليس مجرد شعار تستخدمه السلطة لاغراضها الخاصة ، وكذلك الغاء قانون الاحكام العرفية واقرار اختصاص القضاء العادي في القضايا السياسية وقضايا الرأي بدلا من قضاء أمن الدولة الاستثنائي ، والغاء حق النيابة العامة في حبس المتهمين حبسا مطلقا ، واحترام الحقوق التي تنص عليها القوانين وفي مقدمتها حق المتهمين في الاتصال بمحامين عنهم ، وضرورة الا يتم التحقيق الا بحضور المحامين وضمان علانية التحقيقات باباحة مجرياتها لوسائل الاعلام .

وقالت مصادر تجمع الوطنيين المصريين في الخارج ، ان وزير داخلية نظام السادات محمد النبوي اسماعيل ، كان في استقبال المعتقلين عند وصولهم الى سجن القلعة ، وانه أشرف بنفسه على عمليات الضرب والتنكيل التي ميزت هذا الاستقبال .

وكانت منظمة العفو الدولية من مقر سكرتاريتها العامة في لندن ، قد بدأت في وقت لاحق على بدء الاضراب عن الطعام حملة تحرك عاجلة على أساس من معلومات تلقتها من مصادرها في القاهرة تفيد ان اثنين على الاقل من بين المعتقلين هما : الدكتور رفعت السعيد عضو أمانة حزب التجمع والمحامي نبيل الهلالي قد تعرضت حياتهما للخطر نتيجة لما تعرضا له من ضرب مبرح كما اكدتها المنظمة الدولية .

وتقول الرسالة التي تلقاها من القاهرة تجمع الوطنيين المصريين في الخارج ان استقبال المعتقلين في سجن القلعة بدأ في حوالي الساعة الثالثة من صباح يوم اعتقالهم . وكان المعتقل فيما بين هبوطه من سيارة الشرطة ، وما بين غرفة الضابط المناوب في مدخل المعتقل بعر بين صفين من رجال الامن المسلحين بالهراوات والذين ينهالون عليه ضربا عشوائيا حتى يصل الى الضابط المناوب . بعدها يجري تسجيله ويجري تفتيشه ويصادر كل ما معه من متعلقات شخصية ، ثم يدفع بالهراوات الى الباب المؤدي الى داخل المعتقل ، حيث يعاود المرور بين صفين من رجال الامن وتتكرر عملية الضرب بالهراوات .

وما ان يصل المعتقل الى الزنزانة التي سيودع بها ، حتى يهاجمه فريق رباعي يتكون من شرطي متخصص في عمليات التعذيب وثلاثة كلاب مدربة وما ان يبدأ الشرطي استخدام سوط بحمله ضد السجين ، حتى يهاجمه الكلاب شراسة ولا تترك السجين حتى يغيب عن الوعي .

وذكرت الرسالة ، ان المحامي زكي مراد حاول أن يحتج لدى وزير داخلية السادات . فما كان من الاخير ، الا أن قال في تهديد واضح بالقتل ، رغم أن أسماءكم تسجل في دفاتر السجن الرسمية الا أنه ليس ما يمنع من اعداد دفاتر جديدة تتضمن أسماء عدد من المعتقلين أقل من العدد الذي دخل فعلا .